

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٠٣

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد زانغ يسوي (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا السيد منتوفاني
	بلجيكا السيد بل
	بنما السيد سويسكم
	بور كينا فاسو السيد تيندر بيوغو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	فرنسا السيد لأكروا
	فيت نام السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا السيد أورينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في

دارفور (S/2008/659)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-57265 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة
للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

(S/2008/659)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل السودان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (السودان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد آلان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لوروي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه

دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة سوزانا مالكونا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة مالكونا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الوارد في الوثيقة S/2008/659.

يستمع مجلس الأمن في تلك الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد آلان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومن السيدة سوزانا مالكونا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوروي.

السيد لوروي (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس عن الحالة في دارفور وعن جهود الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، من أجل وضع حد لذلك الصراع الرهيب.

أمام المجلس التقرير الأخير للأمين العام بشأن دارفور (S/2008/659). ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨)، يقدم التقرير تحديثا مفصلا عن حالة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والعملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور وامتثال جميع الأطراف للالتزامات الدولية.

التحديات المصنية التي تواجه العملية المختلطة في الجهود التي تبذلها للمساهمة في تحقيق تحسن في الوضع العام.

وإذ أنتقل إلى عملية حفظ السلام، أود أنؤكد للمجلس أنه يجري بذل كل الجهود للمضي قدما وبسرعة في عملية النشر. وتشكل تلبية الأهداف الموصوفة في تقرير الأمين العام، وهي نشر ٦٠ في المائة بنهاية هذا العام، و ٨٠ في المائة بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٩، واحدة من أولوياتنا القصوى. وستتكم وكيل الأمين العام، مالكورا، بإسهاب حول هذه المسألة.

إننا نتكلم عن الأعداد المتزايدة، ولكن الأهم من ذلك توفر القدرة المتزايدة، التي ستعطي العملية المختلطة الفرصة لتنفيذ الولاية الواسعة النطاق التي أناطها بها مجلس الأمن. وفوق كل شيء، ستوفر تلك القدرة للعملية المختلطة الأدوات اللازمة لحماية المدنيين، كما توخى ذلك مجلس الأمن في البداية.

وأعتقد أننا نحرز تقدما حسنا. وقد زرت مخيم نيالا الكبير، الذي يعد الآن مرفقا رائعا يقترب من الاكتمال، شيدته القوات التابعة للعملية المختلطة من مجرد حقل داكن من الأحراج والصحراء. والآن أرى مباشرة أثر العلاقات الفعالة بين العملية المختلطة ومجتمع المساعدة الإنسانية في غرب دارفور، حيث جمع القتال الذي نشب في كانون الثاني/يناير الماضي بين حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني لتلبية احتياجات المشردين. وتنضج هذه الشراكة ويتم تعزيزها الآن. وقد سمعت أيضا بنفسني من المشردين داخلها في مخيم كلمة أن وجود الشرطة التابعة للعملية المختلطة على مدار الساعة في المخيم كان تطورا واضحا وإيجابيا ذا أهمية كبيرة، لأنه من وجهة نظر المشردين قد زاد من سلامتهم. كما علمت من المسؤولين الحكوميين على

لن أكرر بالطبع ما ورد في التقرير، ولكنني أود عوضا عن ذلك أن أتشاطر مع المجلس بعض الانطباعات من زيارتي للسودان في وقت سابق من هذا الشهر. وسوف يستمع أعضاء المجلس بعد ظهر اليوم أيضا إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام، السيدة مالكورا، التي ستتكم عن الجوانب اللوجستية لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لقد زرت دارفور في الفترة من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال ذلك الوقت، سافرت إلى الفاشر ونيالا والجنينة، كما زرت موقع فريق العملية المختلطة في لبادو، جنوب دارفور. وقضيت بعض الوقت في مخيمي كلمة وأردمته للمشردين داخلها في جنوب وشمال دارفور على التوالي.

وإضافة إلى المناقشات مع قيادة وموظفي العملية والزيارات التي أثرت معلومات مقرري البعثة والقطاع، اجتمعت أيضا مع موظفين حكوميين كبار وأجريت حوارات مفيدة مع المشردين داخلها في مخيمي كلمة والفاشر ومع ممثلين للعاملين في المجال الإنساني. واجتمعت أيضا مع ميني ميناوي في موقع ناء في شمال دارفور.

وقد اختتمت زيارتي إلى السودان بمحادثات أجريتها في الخرطوم، حيث قابلت مجموعة من كبار المسؤولين الحكوميين السودانيين، بمن فيهم وزير الخارجية، دينغ ألور؛ والمستشار الأقدم للرئيس، نافع علي نافع؛ ومدير الأمن القومي، صلاح غوش؛ والمسؤول الكبير المعني بالاتصال مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، مطرف صديق.

وربما أتاحت لي هذه الزيارة، قبل كل شيء، التوصل إلى تفاهم مباشر عن الوضع في دارفور، والظروف التي يضطر للعيش فيها ٢,٥ مليون مشرد، والكثير من

الناحية العملية، يعني هذا أن القيادة المسؤولة للبعثة يساورها القلق الشديد إزاء التعقيدات السياسية واللوجستية والتنفيذية لعملية النشر. كما يعني أن الأصول الكبيرة العسكرية وتلك التابعة للشرطة تركز لمراقبة القوافل وحماية مواقع التشييد. كما تعني أن البعثة نفسها تمر بحالة من التطور في الوقت الحقيقي. وتصل وحدات جديدة، كما يجري بناء مواقع جديدة، والصورة العامة دينامية بالفعل. وينبغي النظر إلى تلك الأخبار نظرة إيجابية. وبطبيعة الحال، يجب أن نمضي قدما من أجل أن تبدأ البعثة في العمل.

وفي الوقت ذاته، وفي حين أنه من الضروري نشر البعثة وتركيز طاقاتها على تعزيزها، فإننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمعزل عن الاضطرابات والمآسي التي تحدث كل يوم في دارفور. فلا يزال القتال دائرا. ولا يزال هناك نزوح. ولا يزال نتلقى تقارير عن حالات اغتصاب وتعرض مدنيين لأخطار وشيكة. باختصار، قد ينصب تركيز العملية المختلطة على النشر، ولكنه ليس الأولوية الوحيدة للبعثة. إننا ننفذ أيضا الولاية المنوطة بنا فيما يتعلق بحماية المدنيين.

ويشكل هذا تحديا خطيرا. إن البيئة ملتهبة. وفي الواقع، تلقينا في الأسبوع الماضي وحده، تقارير عن عملية عسكرية قامت بها القوات المسلحة السودانية في بلدة الحليف شمال دارفور، وعن اشتباكات بين قوات الحكومة وقوات المتمردين التابعة لجيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد بالقرب من كتم، في شمال دارفور أيضا. كما توجد في دارفور مستويات مرتفعة من أعمال اللصوصية والإجرام التي لا تتوقف. وفي هذا العام، وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر، تم الاستيلاء بالقوة، على سيارات تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ٢٧٣ مرة، وطوال عام ٢٠٠٧، وقعت ١٥٨ حالة اختطاف سيارات. وفي عام ٢٠٠٦، كانت هناك ١١٦ حالة من هذا القبيل.

جميع المستويات أنه قد فتحت صفحة جديدة، وأنه يمكن بذل كل جهد لدعم جهودنا في نشر العملية المختلطة.

وتلك كلها علامات على أن البعثة تتشكل الآن، وأن العمل الشاق الذي قام به المساهمون بالقوات وبأفراد الشرطة، والموظفون المدنيون قد بدأ يؤتي ثماره. وبالرغم من ذلك، سأكون أول من يبلغ المجلس بأن الطريق أمامنا ما زال طويلا. وفي مواقع كثيرة، لا نزال نعمل بالإرث الذي خلفته بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، حيث تم تجهيز القوات عن طريق ترتيبات مخصصة مع المانحين، وغالبا ما أملت ظروف البعثة ومطالبها بنشر القوات في المواقع النائية دون توفير العتاد الضروري.

ونتيجة لذلك، لا تزال هناك مواقع يعاني فيها الرجال والنساء في العملية المختلطة من نقص الإمدادات وأوجه الضعف والعيش والعمل تحت ظروف شديدة الصعوبة. وقد شاهدت ذلك بجلاء في لبادو، حيث يبذل الجنود الروانديون أقصى ما في وسعهم لإثبات وجودهم بالرغم من أوجه النقص الواضحة في بعض المعدات الرئيسية. وسيجري معالجة تلك المشكلة في نهاية المطاف عن طريق تناوب الوحدات الجديدة داخل العملية المختلطة، التي سيتم تجهيزها حسب معايير الأمم المتحدة، على أساس الاشتراكات المقررة.

وفي الوقت ذاته، فإن العمل على نحو ما جرت عليه العادة ليس خيارا، وهكذا فإننا نعمل كل ما في وسعنا لضمان وضع الأمور الأساسية في مكانها لكي يستطيع جنودنا وأفراد الشرطة أن يعملوا. ولكن لن يتم التوصل إلى الحل الحقيقي إلا بزيادة نشر قوات نشطة مع توفير القدرات اللازمة لها.

ولهذا السبب، لا يزال النشر يشكل محور التركيز هنا في مقر الأمم المتحدة وبالنسبة للزملاء في دارفور. ومن

زملاؤنا المدنيون والعسكريون في البيئة الأمنية الصعبة من الفئة الرابعة.

وسيتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهد موحد. وسنحتاج إلى وجود قيادة شجاعة حتى في الوقت الذي تسعى البعثة لتقليل الأخطار. وهنا في مقر الأمم المتحدة سنعمل كل ما في وسعنا من أجل أن ننقل المتبقي من الجنود وأفراد الشرطة والمعدات إلى داخل السودان بأسرع وقت ممكن. ولكن، سيتعين على الدول الأعضاء أن تضطلع بدور محوري. ويتعين على المساهمين بالقوات وبأفراد الشرطة الاستمرار في تعبئة الأفراد والمعدات، كما يتعين على المانحين أن يساعدوا على سد الثغرة الموجودة في الموارد. والأهم من ذلك، ستحتاج البعثة بوضوح إلى الدعم الكامل من مجلس الأمن، والاعتراف بأن الأخطار التي يجري تحملها ستقبل بوصفها مسؤولية جماعية وكاملة.

وأمل أن نتمكن من مشاركة المجلس بعض الإنجازات الملموسة عند النظر في هذه المسألة في المرة القادمة.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أكرر التأكيد على أن الرسالة التي تلقيتها من الحكومة على جميع المستويات، في الخرطوم ومن المحافظين في الميدان، كانت مؤيدة بشكل موحد لنشر العملية المختلطة. وقد أكد سلفي، السيد غينو، دائما أنه لا يمكن أن يكون هناك نشر للبعثة دون توفر الدعم الكامل والمستدام من جانب الحكومة السودانية. ويصدق ذلك اليوم مثلما كان يصدق حينئذ.

وأعتقد أننا قد قطعنا شوطا طويلا في القيام، بتحديد واضح لتوقعات والتزامات الحكومة، من جهة، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، من جهة أخرى. وسيساعدنا ذلك الوضوح على قياس التقدم المحرز وتحديد ومعالجة الصعوبات التي تواجهنا في المضي إلى الأمام. وبطبيعة الحال، سنستمر في العمل بهذه الطريقة مع الحكومة السودانية بروح من الشفافية

وتضيف كل هذه الجوانب إلى ما تعانيه بيئة شديدة الخطورة بالفعل. وفي الواقع، إنها بيئة لا يوجد فيها بعد أي سلام نحافظ عليه. ووفقا لمصطلحات الأمم المتحدة، إنها بيئة أمنية من الفئة الرابعة، حيث نضطر فيها إلى خفض الأخطار إلى أدنى حد بالنسبة للموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة عن طريق خفض عددهم، إلى حين يمكننا أن نوفر لهم مستوى معقولا من الأمن خلال اضطلاعهم بواجباتهم.

وفي هذه البيئة - حيث ينخفض العدد المتوخى من القوات، دون توفير وسائل النقل والطائرات العمودية الهجومية المتوخاة، ومع وجود هياكل أساسية ما زالت تحت الإنشاء - يجب أن تعمل الأمم المتحدة. إنه وضع شديد الخطورة، وأذكر المجلس بأن العملية المختلطة قد تكبدت بالفعل خسائر بشرية كبيرة. وبالرغم من ذلك، يجب أن نمضي قدما، لأنه في الوضع الذي نستطيع أن نتطلع فيه إلى الأمام توجد فرص هائلة لإحداث أثر إيجابي.

ذكرت آنفا مخيم كلمة، ووجود قوات الشرطة التابعة للعملية المختلطة هناك على مدار الساعة. ويؤدي ذلك الوجود بوضوح إلى تحسن الوضع الأمني للمشردين داخليا، الذين يقولون ذلك بأنفسهم. ويذكر ذلك أيضا مجتمع المساعدة الإنسانية، كما رحبت الحكومة، في اجتماعاتي بممثلي حكومة جنوب دارفور، بوجودنا في المخيمات.

(تكلم بالفرنسية)

خلال زيارتي إلى دارفور، أتيحت لي فرصة الاجتماع بقيادة البعثة وبزملاء في القطاعات الثلاثة للبعثة لمناقشة كيفية العمل معا من أجل مضاعفة هذا الإجراء الاستشراقي؛ وذلك بتكرار تجربة كلمة، وزيادة الدوريات، وزيادة الاتصال بزملائنا العاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يكون ذلك هدفا جماعيا، حتى في الوقت الذي ينتشر

جزء من السكان. ولن ينتهي الصراع إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية، قائمة، طبعاً، على قرار الأطراف بوقف العمل العسكري والدخول في مفاوضات سلام.

في هذا السياق، يشكل العنف الأخير في شمال دارفور مصدراً للقلق العميق. وما لم يكن هناك تغيير أساسي في نوايا الأطراف، وما لم تنعكس الإعلانات الطموحة الصادرة في الخرطوم ميدانياً، بشكل سريع، فإنني أخشى أن نظل نجتمع في هذه القاعة، لكي نناقش مسألة دارفور، لأشهر عديدة مقبلة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لوروي على إحاطته الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن للسيدة مالكورا، وكيل الأمين العام للدعم الميداني.

السيدة مالكورا (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا اليوم لكي أقدم للمجلس تفاصيل إضافية بشأن انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في أعقاب المقدمة الاستهلاكية لوكيل الأمين العام لوروي.

أعتقد أن التقرير المعروض على المجلس (S/2008/659) يقدم صورة كاملة عن وضع جهود انتشارنا، وعن التحديات الكبرى التي نواجهها، والخطوات التي نتخذها لمواجهة تلك التحديات، وتوقعاتنا لانتشار العملية في الأشهر المقبلة. وفي ضوء الطابع الشامل للتقرير، فإن ملاحظاتي ستكون موجزة جداً.

نعتقد أننا وضعنا الأنظمة المطلوبة موضع التنفيذ، وحددنا بالتفصيل الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافنا بإكمال ٦٠ في المائة من الانتشار بنهاية السنة، و ٨٠ في المائة بنهاية آذار/مارس ٢٠٠٩.

كما يعلم المجلس، فإن هذه الأهداف الجديدة المنقحة تعكس تراجعاً في توقعاتنا الأولية المفرطة في الطموح.

وحسن النية. وستتكمّل السيدة مالكورا عن هذه المسألة بشيء من الإسهاب بعد قليل.

والتقرير المعروض على المجلس، يقدم أيضاً خلاصة موجزة لعمل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، السيد جبريل باسولي. وبالإضافة إلى ما نجده في التقرير، أود أن أؤكد أن السيد باسولي يواصل مشاوراته المكثفة مع الحكومة وزعماء المتمردين.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج مبادرة شعب السودان، التي أطلقتها حكومة السودان. وكما ذكر السيد باسولي نفسه لدى تولّيه مهامه، فإن أحد التحديات المركزية لمبادرة شعب السودان، سيكون ضمان كونها تمهد الظروف المطلوبة لحوار مباشر بين الحركات المختلفة.

وفي غضون ذلك، حافظ السيد باسولي، على الاتصالات مع مبادرة قطر. ومع تقدم عمله، تزايدت أهمية هذا الاتصال لضمان حصوله على الدعم الواسع الذي يلزمه لكي ينفذ الولاية التي أوكلها إليه المجلس بفعالية. ومن جهتي، فإنني أؤكد أن السيد باسولي يواصل الاستفادة من الدعم الواسع من الأمم المتحدة، وأمانتها العامة، ومن الاتحاد الأفريقي في تنفيذ ولايته.

لقد تكلمت بشيء من الإسهاب عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعن عزمنا على بذل قصارى جهدنا لحماية المدنيين، حتى ونحن نمضي قدماً بالانتشار - وكل ذلك في أجواء شديدة الاضطراب. لكن من الأساسي أن نكون واضحين تماماً؛ فالعملية لن تحل مشاكل دارفور. وحضورنا على مدار الساعة في مخيم واحد لا يمكن تكراره في المخيمات الـ ٢١ في دارفور، بالنيابة عن ٢,٥ مليون لاجئ ومشرّد. ويمكن للعملية فحسب أن تساعد وتسهم في حل ما، وتخفف معاناة

وهذا بالإضافة إلى جسر جوي نقوم بتشغيله، لنقل المعدات ذات الأولوية العليا مباشرة من العبيد إلى دارفور، إلى جانب استخدامنا المتزايد للسكك الحديدية، وفي بعض الحالات، للنقل الجوي للمعدات والكوادر، من العواصم المساهمة بقوات إلى دارفور رأساً. إننا نقوم بعمل مفيد نوعاً ما، مع أصدقاء العملية المختلطة، ونحن نشكرهم على ذلك.

والركن الأساسي الآخر لخطة انتشارنا يتعلق بالعمل الهندسي. فيجب إنشاء مخيمات جديدة، وتوسيع المخيمات القديمة، وإقامة بني أساسية. وتقرير الأمين العام يصف العمل الجاري تنفيذه لضمان قدرتنا على تلبية المتطلبات الهندسية للبدء بعملية واسعة في ذلك الموقع النائي.

وما أود أن أؤكد هنا، أنه يجب علينا أن نكون مستعدين للمرونة والإبداع، فيما نواصل تنفيذ خططنا. وسنحتاج، بشكل خاص، إلى أن تظهر وحداتنا الهندسية العسكرية أقصى درجات المرونة، وأن تعمل في جميع أنحاء منطقة البعثة، في طائفة متنوعة من المهام.

أخيراً، أود أن أختتم ملاحظاتي بإبلاغ المجلس بأني سأعود إلى الخرطوم في الشهر المقبل، لاجتماع ثلاثي ثانٍ مع حكومة السودان والاتحاد الأفريقي. والاجتماع الأول للجنة الثلاثية، المعقود في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والذي يذكره تقرير الأمين العام، كان عظيم الفائدة.

وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ونظرائنا السودانيين، تمكنا من أن نحدد المجالات الدقيقة للتعاون، والطلبات المحددة لدعم الحكومة. ومن جوانب عديدة، سيكون الاجتماع الثاني أكثر أهمية من سابقه، لأنه سيعطينا جميعاً فرصة لتقييم التقدم المحدد المحرز مقابل الالتزامات. وسيسمح لنا بمعرفة الميدان تماماً.

وختاماً، أتطلع إلى إبقاء المجلس على علم بنتائج هذه المناقشات الهامة.

فالأهداف الجديدة لا تزال طموحة، لكننا نرى أنه يمكن تحقيقها. فقد كان الهدف دائماً، وسيبقى، نشر أكبر عدد من الوحدات القادرة، في المواقع التي تحتاج إليها، في أقصر وقت ممكن.

لقد وصف وكيل الأمين العام لوروى نوع التعاون الذي سنحتاج إليه لتحقيق هذه الأهداف. وسيكون على المساهمين بقوات وشرطة أن يعثبوا الكوادر والمعدات. كما أن على المانحين أن يكملوا النواقص في الموارد. وعلى الحكومة أن تفي بالتزامها بدعم جهود الانتشار. وعلينا، في الأمم المتحدة، طبعاً، أن نكون في صلب هذه الجهود، بتنسيق الأجزاء المتحركة الكثيرة من هذه العملية المعقدة، بالإصرار قدر ما نستطيع على نقل الكوادر والمعدات إلى مسرح العمليات، وضمان استكمال التحضيرات المطلوبة لاستقبال الكوادر والمعدات لدى وصولها.

يمكنني القول بثقة أن خططنا جاهزة وأنها قيد التنفيذ، لكن العمل الذي ينتظرنا ضخم. فهناك، مثلاً، نحو ٦ ٠٠٠ حاوية بحرية مليئة بالمعدات اللازمة للعملية، المتجهة إلى دارفور، وهي موجودة حالياً في مركز الأمم المتحدة اللوجستي في العبيد، في وسط السودان. وهذا يعني أن تلك الحاويات عل بعد ٨٠٠ كيلومتر من الفاشر - أي ٨٠٠ كيلومتر من المسالك الصعبة والطرق الضيقة، التي لم يكن من الممكن أن تمر فيها الشاحنات أثناء فصل الأمطار، الذي انتهى في الشهر الماضي بالكاد.

ووصول هذه المعدات إلى البعثة أمر حيوي لنجاح خطة انتشارنا. والتقرير المعروض على المجلس يصف الخطوات التي نتخذها للقيام بذلك، ويسرني أن أبلغكم أننا نحز تقدماً. وقد تمت الاستعانة مؤخراً بأربع شركات نقل جديدة لزيادة حركة نقل الحاويات خارج العبيد باتجاه دارفور.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن

لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): سيدي الرئيس، لا بد لي في مستهل بياني أن أنقل لكم، تعازي السودان حكومة وشعبا في مقتل الصينيين الذين اغتيلوا بدم بارد في واحدة من أبشع الجرائم الإرهابية البربرية، التي تجسد منهاج حركة العدل والمساواة التخريبي ومنطلقاتها، وهي الجريمة التي تأتي تنفيذا لتهديداتها السابقة المعلومة بشأن الوجود الصيني في المنطقة، كما تأتي جرميتها أيضا، والتي تستوجب الإدانة التامة والقوية، في إطار سعيها المعلوم لنقل الصراع من دارفور للولايات الأخرى، ووصلا لعدوانها في أيار/مايو الماضي على العاصمة السودانية نفسها، وأود، عبركم، سيدي الرئيس، أن أبعث بالتعازي الصادقة لأسر الضحايا، متمنيا عاجل الشفاء للجرحى والخلاص للذين ما زالوا في الأسر.

لا بد لي أيضا من أن أجدد التهنئة الحارة لكم وأنتم تتولون مهامكم مندوبا دائما للصين، ذلك البلد العريق الصلات بقارتنا الأم، أفريقيا، والذي تربطه ببلدي السودان أقوى عرى الصداقة والتواصل. ولا بد لي كذلك من الإعراب عن مشاعر السعادة والفخر لرؤيتكم وأنتم ترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر بكل ما عرف عنكم وعن بلدكم الصديق من ثبات على المبادئ، وصونا للقيم والأعراف، استنادا إلى إرث الصين الحضاري والثقيل في الضارب بجذوره في عمق التاريخ. كما لا بد لي، سيدي الرئيس، من إسداء الشكر للسيد آلان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وللسيدة سوزانا مالكونا، وكيلة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني على جهودها الحثيثة والملموسة منذ توليهما لهذين المنصبين، متمنين لهما النجاح في إقامة علاقات عمل بناءة وشفافة مع الدول الأعضاء.

إذا كانت جريمة قتل الصينيين قد جاءت ضمن جملة اعتبارات أخرى، كرد فعل على زخم السلام الذي ينتظم بكامله في أعقاب انطلاق مبادرة أهل السودان، وكدليل أيضا على التوجه المناهض للسلام لهذه الحركة، فقد ظلت حكومة السودان دوما السباقة إلى جميع منابر وجولات التفاوض، دونما تردد أو تعلل بشرط أو زمان أو مكان. وهي التي ظلت تجدد إعلان وقف إطلاق النار من طرف واحد، مرة تلو الأخرى، إيمانا منها بأن لا بديل للسلام. وقد ظل هذا الخيار هو الهدف الاستراتيجي الأول الذي لا حيدة عنه لحكومة السودان. وهو خيار شعب السودان بمختلف تركيباته السياسية. ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة أهل السودان لتحقيق التسوية السياسية لمسألة دارفور لتجسد إجماعا وطنيا غير مسبوق على قومية الهدف وأولويته في هذه المرحلة. وهي كما تعلمون ليست جهدا معزولا أو موازيا للجهود الدولية والإقليمية وإنما هي تعزيز وتكميل للجهود الوسيط المشترك جبريل باسولي، والجهود التي تتم في إطار المبادرة الأفريقية العربية برئاسة قطر، خاصة وأن السلام يصنعه أبناء وبنات السودان، وأن على المجتمع الدولي والإقليمي مساعدة السودانين للتوصل إلى ذلك الهدف ودعم جهودهم. والفأل معقود الآن أكثر من أي وقت مضى، سيدي الرئيس، على نجاح هذه المساعي المبشرة في ضوء هذا التحرك الوطني الجامع ممثلا في مبادرة أهل السودان، التي تقود دفتها جميع أحزاب السودان السياسية، حكومة ومعارضة.

ويسرني إبلاغ هذا المجلس الموقر بأن اللجان السبع التي أنيط بها بحث وتقديم مقترحات محددة بشأن الجوانب المختلفة لمسألة دارفور قد فرغت من أعمالها، وهي لجنة التنمية والخدمات، ولجنة النزاحين واللاجئين والعودة الطوعية؛ ولجنة العدالة والمصالحات والسلام الاجتماعي؛ ولجنة البعد الخارجي؛ ولجنة الإعلام؛ واللجنة الأمنية؛ إلى

بالخرطوم، والذي شاركت فيه السيدة سوزانا مالكورا وكيلة الأمين العام لإدارة الدعم الميداني. وكما طالعتم في المحور الرابع من التقرير المعروض أمامكم، فقد استجابت حكومة السودان لجميع الشواغل والمطالب التي أعربت عنها الأمم المتحدة، والتي تم تضمينها جميعا في الاتفاق الذي تم توقيعه في ختام ذلك الاجتماع؛ والذي نشر منه، على سبيل المثال لا الحصر، إلى إنشاء مكتب ارتباط تنسيقي مع العملية المختلطة مقره بالفاشر، و برئاسة مسؤول رفيع، ويضم في عضويته مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة بدارفور وذلك للتأكد من سلامة انسياب الإجراءات وسرعتها. وقد تم أيضا في هذا الإطار إنشاء مكاتب ارتباط بالقطاعات المختلفة للعملية بولايات دارفور الثلاث، كما عالج ذلك الاتفاق جميع الجوانب المتصلة باستخدام المطارات وأذونات الرحلات الجوية وإجراءات التخليص الجمركي، وسبل التوظيف الأمثل للقدرات المحلية والإقليمية في مجالات التشييد والنقل؛ وتعبئة الموارد؛ وكل ما شأنه تسريع وتيرة نشر ما تبقى من مكونات. وأرجو أنؤكد من هذا المنبر التزام بلادي الكامل بتنفيذ الاتفاق، الذي ستمت متابعته خلال الزيارة المقبلة للسيدة سوزانا مالكورا للسودان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

إن الأحداث والوقائع التي أوردتها التقرير في محوره الخاص بالأوضاع الأمنية والإنسانية تعكس بوضوح وتيرة الأنشطة والممارسات التخريبية من جانب الحركات المسلحة وجنوحها إلى السطو واستهداف الأمنين، على شاكلة حادث اختطاف السائحين الأوروبيين مؤخرا واستهداف المركبات لتعزيز مقدراتها العسكرية والتخريبية، بل وتسييسها لمخيمات المشردين وعسكرتها لتلك المخيمات وتسليحها على النحو الذي تم في معسكر كلمة في جنوب دارفور، والذي أصبح مهددا لعمليات العملية المختلطة المنطلقة من مطار نيالا، في وقت تسعى حكومة السودان إلى تفعيل

جانب لجنة خيارات الحلول. وقد بدأ المجلس الرئاسي بالأمس دراسة مقترحات هذه اللجان، توطئة لتقديمها للملتقى العام للمشاركين لاعتمادها كوثيقة رسمية لأهل السودان تمثل رؤاهم وأفكارهم وتشكل إطارا لحل سوداني وشامل لقضية دارفور. ولعل العنصر الغائب الآن هو ذلك الدور الرائد المتوخى من مجلس الأمن للقيام بما يجب من تحرك جاد مع قيادات الحركات المسلحة الراضة لخيار السلام وللإصغاء لصوت العقل والانضمام لهذا الإجماع الوطني، بدلا عن اعتماد الحل العسكري منهجا لتحقيق الغايات.

إذ كان محور العملية السلمية يشهد، كما هو بين، زخما واضحا، فإن محور نشر العملية الهجين يشهد بدوره تقدما واضحا، على النحو الوارد بتقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/659). ولعل الراصد لمجمل التطورات المتصلة بنشر هذه العملية يدرك بجلاء أن حكومة السودان، ومثلما أكدت التزامها بقرار المجلس ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، فإنها تردف القول بالفعل استيفاء لذلك الالتزام. بل وكانت الحكومة مهيأة تماما لتنفيذ الاستراتيجية التي كانت تهدف إلى نشر ٨٠ في المائة من مكونات العملية بنهاية هذا العام، بدلا من آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد أبان التقرير المعروض على المجلس في فقراته من ١٠ إلى ١٤ حزمة من المبررات. والأسباب التي أدت لتأجيل تحقيق هذا الهدف حتى آخر آذار/مارس ٢٠٠٩.

وهي مبررات ومسببات، كما طالعتم جميعها، ليست مما يلي حكومة السودان، التي ما انفكت تذلل العقبات وتجسر قنوات التعاون والتنسيق والانخراط الإيجابي مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وآخر الأمثلة على ذلك هو اجتماع الآلية الثلاثية التي تضم حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي

فيما يتصل بمحور العلاقات مع تشاد، يسرني إفادة هذا المجلس الموقر بأن الجهود الحثيثة التي بُذلت للتطبيع وتعزيز علاقات البلدين الشقيقين تسير سيرا جيدا، حيث تم الاتفاق الآن على إعادة سفيري البلدين إلى العاصمة خلال ٧-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وحكومة السودان تدعو الأمم المتحدة مجددا إلى الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالتنفيذ الكامل لحزمة الدعم الثقيل التي تشكل أساس نشر العملية المختلطة، وذلك حتى تكتمل اللوازم والمعينات التشغيلية لهذه العملية. كما ندعو الأسرة الدولية إلى المساهمة في توفير الاحتياجات اللوجستية المتبقية التي طال الحديث حولها.

وإن حكومة بلادي، إذ تنقل لهذا المجلس الموقر صورة التطورات الإيجابية على المسارات المختلفة، فإنها لتأمل في أن تقوم الأسرة الدولية بدعم هذه الجهود وتعزيزها، والعمل لتجنب السلام أخطار التخريب والمغامرات الطائشة، بل الرسائل السالبة والمزدوجة. ولعل خاتمة دعوانا للمجتمع الدولي في هذا البيان هي التحرك العاجل والفاعل مع الحركات المسلحة لإلقاء السلاح والتجاوب بالصورة المطلوبة مع نداءات وزخم السلام.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): ذكر ممثل السودان اختطاف العمال الصينيين. والولايات المتحدة تدين عملية الاختطاف التي وقعت في ولاية جنوب كردفان الأسبوع الماضي، كما ورد في البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخارجية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. والولايات المتحدة على علم بالتقارير التي تفيد بأن خمسة من العمال الصينيين قتلوا خلال محاولة للإنقاذ في ولاية جنوب كردفان. وإذا تأكدت تلك التقارير، نود أن نعرب عن أسفنا لتلك الوفيات، ومواساتنا لأسر الضحايا ونحث حكومة السودان وبعثة الأمم المتحدة في

البروتوكول الإنساني الموقع مع الأمم المتحدة بصورة تامة، إدراكا منها لمسؤولياتها المباشرة في هذا المحور عبر الآلية العليا المعنية بتنفيذ هذا البروتوكول والتي تضم حكومة السودان والأمم المتحدة وممثلين عن الوكالات والمنظمات الإنسانية ذات الصلة. ولا بد من الإشارة إلى أن الاتفاق الأخير الذي تم توقيعه في اجتماع الآلية الثلاثية الأخير الذي أشرت إليه آنفا قد نص أيضا على العديد من الفقرات المتعلقة بتيسير وتسهيل العمليات الإنسانية التي من أبرزها توفير الحماية للقوافل الإنسانية. وأرجو أن أعيد التأكيد من هذا المنبر على التزام بلادي الكامل بمحور تسهيل العمليات الإنسانية وتوفير جميع المعينات المفضية إلى ذلك الهدف.

إننا نحمد لتقرير الأمين العام هذه المرة أنه أفرد فقرة لإبراز جهود السودان في محور ما سمي بالعدالة والحسابات، حيث أورد التقرير، كما في الفقرة (٦٥)، تعيين مدع عام يباشر مهامه حاليا في جميع ولايات دارفور في إطار الحيطة والمهنية العالية المعلومة عن القضاء السوداني، وهو أمر ينسجم مع الجهود السابقة المتمثلة في تعديل قوانين الإجراءات الجنائية من خلال إقامة محاكم خاصة في ولايات دارفور. ونورد ذلك مقروءا مع ما ورد في الفقرة (٧٩) من التقرير التي تفيد "ليس من الواضح كيف سيتأثر السلام والأمن في دارفور والسودان بسبب الطلب الذي قدمه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية". ولا أحسب أن أحدا قد يساوره مجرد الشك في المخاطر الحقيقية الماثلة التي سوف تترتب على مثل ذلك الإجراء المعيب قانونا وعقلا. ويكفي دليلا أن الغالبية العظمى في المجتمع الدولي ممثلة في الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وتجمع الدول الأفريقية - الكاريبية - الباسيفيكية، قد حذرت جميعها من العواقب الوخيمة التي ستترتب على هذا الإجراء وتهديده المباشر لسلام السودان والمنطقة بأسرها.

للسؤالون الإنسانية والقيام بطلعات هجومية في دارفور وعدم تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن وعدم القبول بمبدأ عدم الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

السودان على التحقيق في ذلك الحادث بسرعة، لكي يتسنى تحديد هوية الجناة رسمياً وتقديمهم إلى العدالة.

وتكرر الولايات المتحدة تأكيد إدانتها لجميع أعمال العنف في السودان - العنف الذي ترتكبه الحكومة والعنف الذي يرتكبه المتمرّدون. ويجب على جميع الأطراف النأي عن العنف لصالح السلام والحوار. وفي ذلك الصدد، تقع على عاتق حكومة السودان مسؤولية خاصة. فيجب عليها التوقف عن الخوض في تلك المجالات المثيرة للقلق والموثقة في أحدث تقرير أعده فريق الخبراء المعني بالسودان، بما في انتهاك حظر الأسلحة المحدود المفروض على دارفور، واستخدام طائرات مطلية لتشبه طائرات الأمم المتحدة المستخدمة